علم "صناعة المعاجم"
مفهومه وقضاياه

أ. الجيلالي بوعافية

تمهيد:

تعد المعجمية أحد أهم روافد اللسانيات الحديثة وهي على حداثتها كنظرية أو مقاربة، كانت محل اهتمام علماء اللغة في مختلف الحضارات، وكانت الحضارة العربية أكثر هذه الحضارات إسهاما في الصناعة المعجمية لما أنتجته من معاجم عبر العصور، وكانت المعاجم سنام وثمار الدرس اللغوي العربي لأن المعجم هو نظرية متكاملة، فلم ينجز الخليل معجمه إلا بعد أن استكمل جوانب اللغة المختلفة دراسة وتعمقا، فقد كان الخليل ونحويا وصرفيا ولغويا ودلاليا وعالم أصوات، ثم قدم لنا زبدة وخلاصة علمه في إنتاج معجم عظيم هو معجم العين المشهور، وقد كان نتيجة تأمل وتعمق كبير في المسألة اللغوية.

والمعجمية هي الآن في العصر الحديث مشغل جوهري من مشاغل مؤسسات علمية وتربوية رائدة وأساسية وهي محل اهتمام الباحثين، شغلهم الشاغل هو تحقيق نظرية معجمية متكاملة. إلا أن هذا الهدف يعتوره كثير من المشاق والمصاعب لأن المعجمية هي من أعسر المسائل اللغوية دراسة، فهي تستعصي على الخضوع لنظام يعمل على قوانين وقواعد مطردة سعت نظريات مختلفة إلى إقرارها، وهذا يعود في نظرنا إلى أن المعجمية نظرية وصناعة هي في تآزر وارتباط شديد مع العلوم المجاورة لها، وأنها بحاجة إلى التخلص شيئا فشيئا منها لتحقق استقلاليتها ووضوحها.

ويكاد يتفق علماء المعجمية على أن هذه الأخيرة هي ذات رافدين أساسين هما؛ علم المعاجم Lexicology، وعلم صناعة المعاجم Lexicography.

وفي هذا البحث سنحاول توضيح بعض المسائل التي تتعلق بعلم صناعة المعجم، وهذا بالتعرض إلى مفهومه وقضاياه والفرق بينه وبين علم المعاجم الذي هو رديف له في المعجمية.

تعريف علم "صناعة المعجم":

يطلق المعجمي محمد رشاد الحمزاوي على "صناعة المعجم" اسم "المَعجمية" بفتح الميم، ويعرفها بأنها مقاربة تسعى من خلال رؤى نظرية وتطبيقه إلى أن تتصور بنية أو بنى المعجم والتطبيق لها[1]. ثم يعرفها في مكان آخر بقوله: المَعجمية نعني بها صناعة المعجم من حيث مادته وجمع محتواه ووضع مداخله وترتيبها وضبط نصوصه ومحتوياته وتوضيح وظيفته العلمية والتطبيقية، أداة ووسيلة يستعان بها في الميادين التربوية والتلقينية والثقافية والحضارية، الاقتصادية والاجتماعية[2]. أما حلمي خليل فيطلق عليه "فن صناعة المعجم" أو "علم المعاجم التطبيقي"، ويرى بأنه يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره[3].

ويعرفه علي القاسمي بقوله: "أما الصناعة المعجمية فتشتمل على خطوات أساسية خمس هي جمع المعلومات والحقائق واختيار المداخل وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر الناتج النهائي، وهذا النتاج النهائي هو المعجم أو القاموس"[4].

أما محند الركيك فيقول: "نعتقد أن المصطلح الأقرب إلى Lexicographe هو قاموسية وهي أكثر دلالة ووضوحا من المصطلحات الأخرى، ويرى بأنه بخلاف علم المعاجم الذي يهتم بالجانب النظري المتعلق بقضايا المعجم تنصرف القاموسية Lexicography إلى دراسة المجال التطبيقي للمعجم، فالقاموسية هي بمثابة تقنية وصناعة تسعى إلى إعداد القواميس"، ويرى بأن القاموسية هي ذات مستويين نظري وتطبيقي، فالنظري يراد به الأسس والقضايا النظرية المعجمية التي يقدمها عالم المعاجم للقاموسي، التي ينطلق منها هذا الأخير كإطار نظري يستند إليه في مجال الإعداد القاموسي والتطبيقي، المقصود به الصناعة أو التقنية التي ينهجها القاموسي لإعداد القواميس[5].

من التعريفات السابقة لما يتعلق بـ"صناعة المعجم"، يتضح لنا أن الباحثين يكادون يتفقون على مضمونه، وهم متساوون بشكل تقريبي في تحديد معالمه وحدوده وموضوعه، إذ يتفقون على ما يتعلق بتلك الأدوات، والإجراءات المؤدية إلى إنتاج المعاجم ولكن الباحثين السابقين يختلفون في تحديد المصطلح الذي يسمى به هذا العلم أو الفن أو المقاربة، فقد مرت بنا عدة مصطلحات لهذا العلم منها: "صناعة المعجم"، "مَعجمية" بفتح الميم، "قاموسية"[6]. وهم يختلفون كذلك في عدها علما أو فنا أو مقاربة.

موضوع صناعة المعجم:

رأينا أن "صناعة المعجم" يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره، فهو ذو هدف أساسي يتمثل في الحصول على كل المعطيات والمعلومات التي يقدمها "علم المعاجم" Lexicologie من أجل استغلالها والاستفادة منها لإنجاز المعجم المراد، حسب الهدف المسطر من هذا المعجم لأننا كما سنرى المعاجم تختلف وتتنوع، وهي تصنف بحسب معايير مختلفة من أهمها "معيار الهدف" أي الهدف من هذا المعجم، وعليه فإن هذه الإجراءات والعمليات تتمثل في[7]:

1- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية من حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها.

2- اختيار المداخل.

3- ترتيب المداخل وفق نظام معين.

4- كتابة الشروح أو التعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل.

5- نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس.

علاقة علم المعاجم (Lexicology) بعلم صناعة المعاجم Lexicography:

إنه لكي يتبلور لدينا معالم "صناعة المعجم" فإنه ينبغي أن نميزها عن علم هو ألصق بها وهو علم المعاجم Lexicology حتى ندرك الفرق الواضح بين العلمين، فصناعة المعاجم هي من أكثر العلوم التباسا بعلم المعاجم، فهناك من يخلط بينهما ويتصور أنهما موضوع واحد أو علم واحد، والواضح أن موضوع صناعة المعجم والتي هي العلم الذي يعنى بتقنية تأليف الأصناف المختلفة من المعاجم وحيدة اللغة أو متعددة اللغات، وبما ينبغي لمؤلف هذه المعاجم أن يراعيه في اختيار قائمة المداخل التي يتكون منها معجمه، والطريقة الواجب اتباعها في ترتيب مفردات هذه القائمة وشرحها، ونوعية المصادر التي يجمع منها مدونته، أي لائحة مداخل معجمه، والأمور الضرورية التي يجب توفرها في كل معجم، حتى يصبح ملبيا لحاجة قارئه ميسرا له سبل الاستفادة منه، بأقل جهد وأسرع وأدق ما يكون من المعلومات[8]. فموضوع فن صناعة المعاجم إذن هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية تجمع من مصادر ومن مستويات لغوية ما.

أما موضوع "علم المعاجم"، فهو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالتها وتطورها باختلاف العصور وموت بعض معانيها والعوامل المختلفة التي ترجع

إليها هذه الظواهر والنتائج اللغوية التي تترتب على كل منها، والقوانين التي تخضع لها في مسارها[9]. فليس من الصواب إذا أن نخلط بين علم المعاجم، وفن صناعة المعاجم.

ولكن التمييز بين هذين العلمين المتجاورين لا يعني أنه ينفي العلاقة الوطيدة بين العلمين، فلا يمكن أن نتصور "صناعة المعاجم" بمعزل عن "علم المعاجم" لتكاملهما وتداخلهما أحيانا، فإذا كانت الأولى تمثل الممارسة التقنية والمنهج المتبع من قبل "صناعة المعجم" Lexicographe أو لإعداد المعجم المراد فإن الثانية تمثل الإطار النظري والمرجعية المعرفية التي يوفرها المعجمي، من هذا المنطلق يستحيل الحديث عن قيام "صناعة معجمية" منفصلة ومستقلة عن نظرية معجمية كالترادف والتضاد والتشارك اللفظي، وقد لوحظ أن السبب المباشر في قصور وضعف أغلب المعاجم إنما يعود إلى عدم استناد مؤلفيها إلى إطار معجمي[10]. ويدعم "ري" هذا الموقف حيث يقول: إن وجود لسانيات تطبيقية في حجم صناعة المعاجم رهين بوجود نظرية معجمية"[11].

إن الاستناد إلى إطار نظري ممثلا في علم المعاجم من شأنه أن يمنح صناعة المعجم لغة واصفة قادرة على وصف وتفسير قضايا معجمية ودلالية (الغامض الملتبس، المبهم، البوليسمي والأومونيمي، المجاز...)، ووحدهما عالم المعاجم وعالم الدلالة القادران على حل مثل هذه المعضلات، أما صانع المعجم فدوره يقتصر على إعداد المعجم وأخذ المداخل المعجمية جاهزة وصالحة من عالم المعاجم[12].

ولتفسير طبيعة العلاقة الموجودة بين علم المعاجم وفن صناعة المعاجم فإننا نجد في تفسير "ميلتشوك" ما يصف هذه العلاقة، حيث شبه هذين العلمين بالفيزياء والهندسة[13]، فالفيزياء مثل علم المعاجم علم نظري يهتم بصياغة واستنباط القوانين العامة للحركة والطاقة والأجسام والجاذبية، بينما تهتم الهندسة التي شبهها بصناعة المعاجم، بتطبيقات ميدانية وعملية لبناء العناصر وصناعة الطائرات، فانطلاقا من هذه الموازنة، يمكن أن نعد علم المعاجم في تصور ميلتشوك بمثابة نظرية توفر الأرضية المفاهيمية والأدوات الإجرائية لصناعة المعاجم التي تقوم بالتطبيق والتنفيذ، وكنتيجة نقول إن المعجم الذي أعد للقارئ العادي والباحث المتخصص هو في نهاية المطاف نتاج تقاطع موضوعي بين الجانب النظري الممثل في علم المعاجم، والجانب التطبيقي الممثل في صناعة المعاجم، فالصناعة المعجمية تعتمد على علم المعاجم، ولكنهما ليسا شيئا واحدا[14].

موقف اللغويين من الصناعة المعجمية:

رغم تعدد وتنوع المدارس اللغوية ونظرياتها التي ظهرت في العصر الحديث إلا أنه يلاحظ أنها لم تؤثر في الحركة المعجمية إلا في نطاق محدود، ويعدد ذلك إلى عدة أسباب وعوامل منها:

اختلاف كل من المعجمين واللغويين تجاه مجال الآخر، فمن جهة المعجميين يلاحظ أنه على الرغم من إفادة المعجم من بعض إنجازات علم اللغة، إلا أن المعجمين لا يقتنعون بمكانة النظرية اللغوية في مجالهم، فيعدون دراسة المعجم من أعوص الدراسات التي تواجهها اللسانيات التي لم توفق تماما في وضع أسس نظرية ومنهجية توفر له أسباب الانتساب إليها وإلى مقارباتها ونظرياتها[15].

فيزعم المعجميون أن الصناعة المعجمية ليست علما بل هي فن لا يمكن أن يتقيد بالطرائق الموضوعية التي يتبعها علم اللغة الحديث[16]، فيعدون المعجم مجرد حرفة ومهارة لا تنتسب إلا قليلا إلى اللسانيات، على ما في مادة المعجم من جدل لغوي ومقاربات لسانية"[17].

أما عن أسباب هذه الفجوة التي خلقها المعجميون تجاه النظريات اللغوية، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية[18]:

لم يعن مؤلفو المعجمات قديما بالنظريات بقدر ما عنوا بالتطبيقات، أما في العصر الحديث فقد بقيت الحركة المعجمية يقودها الاقتناع والتقليد، وكانت في أغلب الأحيان مشروعات تجارية أكثر منها منجزات تربوية وأكاديمية، وتتوق أفضل المعاجم التجارية إلى تلبية رغبات القراء التقليدية، ولم يبذل المعجميون التجاريون جهودا مخلصة للإلمام بالنظريات اللغوية، وتطبيقها في معجماتهم لأن ذلك يكلف ثمنا باهظا، ويستغرق وقتا طويلا، إضافة إلى أنهم قد يجازفون بجهودهم نظرا للتناقض بين طرائق البحث اللغوي وطلبات القراء التقليدية.

ويشعر المعجميون بوجود هوة عميقة تفصل بين النظريات اللغوية التي تتصل بدراسة المعنى، والتي ظهرت حديثا والتطبيقات المعجمية التي مازالت حتى الآن تعتمد تقاليد قديمة العهد، وذلك على الرغم من إدراكهم أهمية الإطلاع على هذه النظريات الحديثة في علم الدلالة لمعرفة طبيعة الدلالة اللغوية ووجهاتها المختلفة إلا أنهم في الوقت نفسه يترددون كثيرا في الاعتماد على الأسس غير المؤكدة للدراسات الحديثة التي تدور حول المعنى، لأن هذه الدراسات أوسع بكثير من الحدود التي يعمل فيها صناع المعاجم[19].

أما من جهة اللغويين وموقفهم من صناعة المعاجم، فقد أُهمل المعجم في دراسات بعضهم نتيجة موقف بعض النظريات اللغوية منها، فالمدرسة البنيوية التي بدأها "سوسير" كان اهتمامها الكبير بالصوتيات مما أدى إلى إغفال المعجم[20]، أما المدرسة "البلومفيلدية" التي هيمنت على المسرح اللغوي في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين، فكانت تنظر إلى المعجم على أنه ملحق بالنحو والصوتيات، وأنه قائمة من الاستثناءات الأساسية[21]، فاستهانت بقضايا المعجم لأنها وضعت على بساط البحث قضية المعنى التي هي قضية عويصة، فالمعنى بحسب رأي البنيوية من خصائص علم النفس والسلوك أو العلوم الوضعية، ولما كانت هذه المدرسة تدعو إلى الوصفية وحسب، فإنها كانت ترى أن مسألة المعاني والمقابلات الدلالية ليست من مشمولاتها ولا من اهتمام اللسانيات[22]. وهكذا مال البنيويون الأمريكيون المتأثرون ببلومفيلد إلى تجاهل دراسة المعجم لأنه في نظرهم يعالج مفردات توصف بأنها غير تركيبية، أو يبدو التسيب في تركيبتها على الأقل[23].

وكذلك الحال عند التوزيعيين الذين عدوا "الوضع" هو الذي يحدد المعنى ويعرفه، ومن هنا يبدو لنا أن علم الدلالة مرفوض من حيث كونه أداة توصيلية لمعرفة بنى اللغة أولا، وطريقة تحليلها ثانيا، فيتبين أن المعاني ليست المرفوضة هنا، أو المنكرة بل إمكانية بناء التعليل على أساس معنوي وحسب، لأن المعنى لا يتسرب في عملية التحليل ولا يتدخل إلا بوصفها تقنية نتعرف بها على البيانات المثالية، إلا أن "فيرث" البريطاني، وهو معاصر لبلومفيلد دعا إلى المعنى بشكل قلب الدراسة اللغوية، ويعدها نشاطا ذا معنى، وهكذا منذ أواخر الخمسينات ظهرت بعض الكتب الأمريكية التي تعطي حيزا بسيطا للدلالة، مثل محاولات "هيل" و "غلييسون" و"هال"، وعلى الرغم من أن فيرث كان واحدا من هؤلاء اللغويين الذين ربطوا بين التحليل النحوي، والمعني، إلا أن هيمنة المدرسة الشكلية الأمريكية كانت تحول دون ظهور عمق التحليل النحوي وواقعيته من حيث ارتباطه بالمعنى سواء عند فيرث أو عند غيره[24].

ثم جاءت المدرسة التوليدية التي تزعمها تشومسكي فاهتمت أولا بالنحو وقضاياه، ثم خصصت عنايتها بقضية التعريف بالمعجم، مستفيدة بذلك من بعض أسس المنهج التحليلي، فركزته على ثلاثة عناصر: الصوتيات، والنحو، والدلالة[25].

فرأت أن دراسة هذه البنية تحتاج إلى فهم العلاقات من داخلها، لا من حيث هي وظائف وأشكال على المستوى التركيبي، بل عدها علاقات تصورية وإدراكية، يؤدي العقل الإنساني، دورا واضحا فيها، من حيث تقدير محذوفات لا تظهر على البنية السطحية[26].

كما أن نظرية الحقول الدلالية هي أكثر نظرية اهتمت بالمعجم، فقد ردت العمل المعجمي إلى مجال علم اللغة، لأنها أعطت مفردات اللغة شكلا تركيبيا يستمد كل عنصر فيه قيمته من مركزه داخل النظام العام، ووضعت المفردات في شكل تجمعي تركيبي ينفي عنها السبب المزعوم[27].

وهناك أسباب أخرى أدت إلى حدوث هذه الفجوة بين النظريات اللغوية والصناعة المعجمية تتعلق بالحركة اللغوية نفسها، إذ يواجه المعجمي صعوبات إذا أراد التقيد بالمبادئ اللغوية، منها التغير السريع في المسرح اللغوي، حيث كانت تظهر في الحقبة نفسها مدارس لغوية عدة، كما أن بعض هذه المدارس كانت تتعرض للتعديل والتطور، وقد يستغرق المعجم سنوات عديدة ثم ينتهي ليكتشف في النهاية أن هذه النظرية التي طبقها أصبحت قديمة ومهملة قبل أن ينشر معجمه، إلى جانب اختلاف اللغويين فيما بينهم في المدرسة الفكرية الواحدة على كيفية معالجة المشكلة الواحدة[28].

الاهتمام بالصناعة المعجمية عند الغربيين:

لقد ازداد اهتمام الغربيين بالصناعة المعجمية في العقود الأخيرة بشكل كبير، فخلال الأعوام العشرة الماضية، ارتفعت الأصوات لتطالب بإدماج علم الدلالة في النظرية اللغوية، وهذا ما أعطى الصناعة المعجمية دفعا جديدا، ويمكن تلخيص الاهتمام بالصناعة المعجمية من خلال المحطات التالية[29]:

1- ففي عام 1960م، عقدت جماعة من اللغويين والمعجميين مؤتمرا لهم في جامعة إنديانا لمناقشة المشكلات المختلفة المتعلقة بالصناعة المعجمية، وقد جمعت أبحاثهم التي ألقوها في المؤتمر ونشرت في كتاب استقبله المعجميون باهتمام كبير.

2- آثار ظهور قاموس "ويبستر" الدولي الثالث لسنة 1961 عاصفة من النقد والتعليق اشترك فيها عدد كبير من اللغويين والمعجميين والمربين والصحفيين، وانقسم هؤلاء بين مؤيد للاتجاه الوصفي الذي تبناه ذلك المعجم ومعارض له، ويشتمل الكتاب الذي ألفه "سلدو أبيت" بعنوان

"المعجمات وذلك المعجم" على اثنين وستين مقالة نقدية ظهرت حول المعجم المذكور في الفترة الواقعة بين سنتي 1961 و1962.

3- في عام 1963 نشر "كاتس" و"فودور" نظريتهما في علم الدلالة وطالبا بأن تُؤلَّف المعجمات على هدي مبادئ نظريتهما، وقد أثرت نظريتهما هذه في تفكير عدد من علماء اللغة المبرزين بمن فيهم "تشومسكي" زعيم المدرسة التوليدية التحويلية وقد أثار الجدل الذي دار بين كاتس وفودور من جهة ومناوئيهما من جهة أخرى بظهور نظريات جديدة في علم الدلالة مثل نظرية "فاين رايش" التي تضمنتها مقالته "استطلاعات في نظرية المعنى" وفي أثناء ذلك توالت الاقتراحات الخاصة بطرائق البحث المعجمية الحديثة التي أطلقها علماء اللغة مشهورون من أمثال جارلس فلمور وجيمس مكولي.

4- لقد لقيت الصناعة المعجمية رواجا واهتماما ليس من لدن اللغويين فحسب، بل من المؤسسات التربوية أيضا، ففي سنة 1966، قام أحد مدرسي اللغة الإنجليزية بالإشراف على مشروع سماه معجميون في أسبوع تعلم فيه طلاب السنة الثانية الإعدادية المهارات المعقدة الخاصة بصناعة المعجمات، وذلك عن طريق تصنيفهم "معجم المفردات العامية، وبعد ذلك بسنتين قرأنا عن مشروع آخر كان يهدف إلى تعليم طلاب السنة الثانية الإعدادية الغاية من القاموس، والتمييز بين العرض والوصف، وحدود القاموس باعتباره مسجلا مشرعا للتغيير اللغوي، إن هذين المشروعين هما مجرد مثالين على ما يجري في المدارس الحديثة من اهتمام بالصناعة المعجمية.

5- تطور نظرة اللغويين للصناعة المعجمية من مجرد إلقاء الدروس وكتابة المقالات ونقد المعجمات إلى التعبير عن آرائهم والتبشير بالمبادئ اللغوية ذات الصلة، بل تعداه إلى تحمل مسؤولية تحرير المعجمات ليضربوا مثلا عمليا للمعجميين غير اللغويين، وهذا مثل ما قام به اللغوي "هوكن" بتأليف للمعجم الثنائي اللغة النرويجي الإنجليزي.

6- شعور اللغويين بالحاجة إلى مركز معجمي رئيسي حيث تختزن جميع المواد المعجمية في حاسوب مركزي، ففي سنة 1967، اقترح "ليمان" تأسيس بيت معجمي كبير يكون بمثابة خطوة أولى نحو إنتاج معجم حديث ضخم من طراز قاموس القرن، أو قاموس أكسفورد الإنجليزي، وفي سنة 1968، دعا "جيمس سلد" إلى تشكيل اللجنة المعجمية في الجمعية اللغوية الحديثة، وتتطلع هذه اللجنة الآن بإمكانية تحقيق اقتراح "سلد" الداعي إلى تأسيس مركزين

معجمين أحدهما في إنجلترا والآخر في الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بإنتاج معجمات قائمة على أسس لغوية.

7- وبحلول عام 1969 أصبح للصناعة المعجمية حظوة عند اللغويين لدرجة أن رئيس الجمعية اللغوية الأمريكية آنذاك "أرجبلود. أ. هل"، وقف خطاب الرئاسة على بحث بعض مشكلات الصناعة المعجمية محاولا الخروج بحلول منهجية ثابتة.

8- وفي سنة 1970، عقدت اللجنة المعجمية التابعة للجمعية اللغوية الحديثة والجمعية اللغوية الأمريكية مؤتمرا حول الصناعة المعجمية في ولاية أوهايو نوقشت فيه مشكلات هذه الصناعة واقترحت لها حلولا مبنية على أسس البحث العلمي.

9- عقد في نيويورك سنة 1972 مؤتمرا دوليا حول صناعة المعجمات الإنجليزية تبنته أكاديمية العلوم النيويوركية، والجمعية اللغوية الحديثة، ومركز العلوم التطبيقية، وحضره أشهر علماء اللغة في البلدان الناطقة بالإنجليزية، مثل "بولنجر"، و"كليسن"، و"هالدي"، و"هوكن"، و"هل"، و"جوز"، و"كوارث"، و"جورج ليكوف"، و"ليمان"، و"مالكيل"، و"ماركورت"، و"مكولي"، و"ومكديفيد"، و"ماكنتوش"، و"بايك" و"سلد"[30].

إن كل هذه المحطات والإنجازات والتطورات للصناعة المعجمية، لدليل على أن الصناعة المعجمية بدأت تلقى القبول والاهتمام زمنا بعد زمن، وهي بحاجة إلى تطبيق نتائج علم اللغة وعلم الدلالة، لتكون المعاجم أكثر فائدة وأكثر إيضاحا للمعاني.

معالجة المعنى ومشكلاته في الصناعة المعجمية:

لا يمكن أن نتحدث عن مشكلة المعنى ومعالجته في المعاجم، دون أن نشير إلى أن النص المعجمي الذي هو أهم مكونات وأقسام المعجم، هو المحك الذي تقاس به قدرة المعجم على أداء وظائفه المعرفية والتعليمية والتربوية والثقافية والحضارية وعلى التوفيق بين مضمون عدة نظريات وما لها من تطبيقات.

فالنص المعجمي هو أهم عنصر من عناصر المعجم لأنه متصل بالبحث عن دلالة المدخل ومعناه، ويتكون من تعريفات تعتبر أساس النص المعجمي المكتمل الذي يستوجب طرقا عديدة ومتنوعة من التعريفات بمعانيها لتقديم أكبر ما يمكن من المعلومات عن المدخل المراد شرحه[31].

ويعد المعنى المعجمي أهم مطلب لمستعمل المعجم، فهو يحتل المركز الأول في معظم الدراسات في الصناعة المعجمية، والمعنى المعجمي من أصعب الأمور تناولا في الصناعة المعجمية، فبعد أن يجمع صانع المعجم مادته ويختار منها ما يشاء من ألفاظ ليستعملها كمداخل بحسب الغرض والهدف من إنشائه لمعجمه، يأتي العمل الصعب المتمثل في شرح هذه المداخل، وهي ألفاظ يختلف معناها بين شارح وآخر. فهناك بعض الكلمات يكون من السهل إدراك ما تشير إليه مثل الكلمات الدالة على الأشياء المادية مثل الأشجار والبنايات والحيوان والطعام والأثاث وغيرها، ومع ذلك نجد بعض الأشياء تسمى بأسماء مختلفة داخل اللغة الواحدة في بيئة لغوية واحدة، ولكن بصورة عامة فهي أشياء من السهل التعرف عليها. أما كلمات مثل الحق والخير والجمال والسلام والحرية والعدل وغيرها من الأشياء المعنوية فكلها تدل على أفكار أو مشاعر أو مفاهيم من الصعب تحديد معناها المعجمي، كما لا يمكن حصر ما تثيره في الذهن أو تتلاءم معه من دلالات ذات أبعاد كثيرة[32].

فعلى الرغم من أن المعجم من الناحية النظرية الخالصة يعد أفضل المصادر التي تحدد المعنى، إلا أن هذا النوع من الكلمات قد تتسبب في غموض للمعنى للكثير من الألفاظ بالرغم من شرحها في المعجم، ولذلك لا يعول الكثيرون على المعنى المعجمي أي معنى الكلمة الوارد في المعجم، بل يعتمدون في تحديد معنى الألفاظ على طرق أخرى جاء بها علم اللغة الحديث، ومن أهم هذه الطرق هي الاعتماد على السياق كما أشارت إلى ذلك أحدث النظرية في دراسة المعنى، وهي النظرية السابقة بأنواعها المختلفة، الاجتماعية والثقافية واللغوية[33].

لأجل هذا كان لزاما على صانعي المعاجم أن يراعوا المعنى المعجمي أيما مراعاة وهذا حتى يكون الشرح دقيقا وموفيا حق الإيفاء لمعنى الكلمات المراد شرحها، وأحسن أسلوب اتبع في ذلك هو تنويع طرق الشرح، فالنص المعجمي المثالي الذي يعكس صورة المعجم المثالي هو الذي يتضمن طرقا مختلفة للشرح.

وقد تعددت طرق الشرح وتنوعت مع تطور صناعة المعاجم، ومع ظهور مختلف النظريات في دراسة المعنى التي أفرزها علم اللغة الحديث، ومن أهم طرق الشرح ما يلي:

أ- التعريف المنطقي: ويعد أهم أنواع التعريف وأكثرها شيوعا، وهو تعريف خارج عن اللغة، يعتمد المنطق، فيصف مضمون الشيء المراد شرحه من دون تعريفه لغويا[34]، وتحدد هذه الطريقة المعنى وتوضحه ببيان خصائص الشيء المعرف أو بوضع تعريف له.

ويكـون بـذكـر جنس الشـيء المعـرف وتميـزه عـن غـيره مـن الأشـياء الأخـرى الداخلـة في جنسـه[35]، وهـذا بـذكـر فصـله النـوعي أو خاصـته، فـالجنس لتحديـد الماهيـة، والفصـل أو الخاصة لتميزه عن بقية الأنواع الداخلة تحت جنسه[36].

ومثـال ذلـك تعريـف المعجـم الوسـيط لـ الأرطـاة بقولـه: "واحـدة الأرطـي، نبـات شـجري مـن فصـيلة البطـاطـا، يثبـت في الرمـل، ويخـرج مـن أصـل واحـد كـالعصـي، ورقـه دقيـق، وثمـره كالعُنّاب[37]".

ويـدخل تحـت هـذا النـوع أنواعـا عـدة مختلفـة، وقـد تطـورت هـذه الأنـواع مـع ظهـور نظريـة الحقول الدلالية والنظرية التحليلية، إذ تقـوم فكـرة العناصـر التكوينيـة علـى تحليـل المحتوى الـدلالي للكلمـة إلى عـدد مـن العناصـر أو الملامـح التمييزيـة، الـتي مـن المفـترض ألا تتجمـع في كلمة أخرى سـواء الكلمـة المشـروحة، وإلا كـان اللفظـان مترادفـين، وتفيـد هـذه النظريـة في تحليل المترادفات والمشترك اللفظي حيث تمكـن هذه النظرية صـانع المعجـم أن يحـدد العناصـر التي سيتضمنها تعريفه للفظ، والتي تميز من غيره من الكلمات الواردة معه في المجال نفسـه، مثال ذلك للتمييز بين مقاعد الجلوس في العربية (مقعد، دكـه، أريكـة، كنبـة. . .) يمكـن التفريق بينها مـن خـلال الملامـح الـتي تميـز نوعـا مـن آخـر، مـن حيـث الشـكل أو الوظيفـة، أو صفات أخرى[38].

كما لابد من التطرق إلى بعض طرق الشرح التقليدية التي مازالت مطبقة في معظم المعاجم العربية قديمها وحديثها، من ذلك:

الشرح بالمرادف: وقد تباينت المواقف تجاه الشرح بالمرادف في المعجمات فعد معظمهم هـذا النـوع مـن عيـوب الشـرح، ولا سـيما عنـد أتبـاع نظريـات الحقـول الدلاليـة والتحليليـة والتوزيعيـة والسـياقية بـدعوى عـدم وجـود الـترادف الكامـل التطـابق وأنـه لابـد أن تكـون هنـاك فـروق دقيقـة بـين معـاني الكلمات المترادفة لا يصح معها أن تدل الواحدة منها محل الأخرى في سياق واحد[39].

كما أنها تعزل الكلمة عن سياقها وتقدمها جثة هـامدة إلى جانـب عيـوب أخـرى منهـا أنهـا تخدم غرض الفهم وحده، ولا تصلح لغرض الاستعمال، وقـد حـذر مـن اسـتخدام هـذه الطريقـة عندما تكون من نوع المشترك اللفظي، ومختلفة عن أختها في درجة الاسـتعمال، أو يكـون في معناهـا التضمين[40].

ولهذا فقد دعا بعضهم إلى ضرورة الإشارة إلى الفارق الدلالي الدقيق بين الكلمتين أو الكلمات المتقاربة المعنى عن طريق تعبير بسياق مختصر أو تركيب موجز يذكر مع التعريف، وبذلك يكون القارئ قد فهم الكلمة المفسرة، واطلع على كلمة أخرى لها معنى متشابه أو قريب منها(41).

بينما تحفّظ آخرون تجاه طريقة الشرح بالمفردات، واقترح أن يقلل التفسير بالمرادف ما أمكن، وإذا حدث وأن فسربه، اختير بذلك المرادف الأكثر شيوعا ووضوحا(42).

وهناك من رأى أن هذه الطريقة تصلح في حالات كثيرة منها: المعجمات الموجزة، والمعجمات المدرسية، وفي معجمات المصطلحات، وعند شرح الكلمة المعربة بنظيرتها العربية، وفي المعجمات الثنائية اللغة، في حالة تزويد القارئ بكلمة مقاربة أو مشابهة مع ضرورة ذكر الفرق(43).

ومن الشروح التقليدية أيضا الشرح بالأضداد الذي عده بعضهم نوعا من الشرح بالمرادف أو المقارب، لأن وجود علاقة التقابل بين اللفظين يجعل من السهل ورود أحد اللفظين في الذهن، ولعل هذا هو السر في عد البعض من اللغويين المترادفات والأضداد نوعا من المجموعات الدلالية المعجمية "أو تنوعا في الحقول الدلالية، لأن اللفظين المتقابلين في المعنى قد تحملان قدرا مشتركا من الصفة مما يجعلها مترادفين ومتضادين في الوقت نفسه.

ب- الشرح بالشاهد: كانت الشواهد تمثل دائما عنصرا من عناصر المعجم قديما وحديثا وذلك لإيضاح المعنى وشرحه خاصة، وقد اختلف مفهوم الشاهد وتقديمه أو شرحه على مر العصور.

وإذا أردنا أن نوضح هذه المسألة في الصناعة المعجمية العربية، فإنها كانت محط اهتمام ودراسة من لدن الباحثين في الشأن المعجمي، ففي مصادر هذه الشواهد يلاحظ أن العرب قد أخذوا الشواهد من كتابات العصر الذهني للغة، أي شواهد عصر الاحتجاج، حيث كانت اللغة نقية برأيهم، وهذا لعدة عوامل وأسباب أهمها سلامة كلام العرب من اللحن وسلامته من العجمة.

وقد تباينت مواقف القدماء تجاه كمية الشواهد حسب كل معجم فمثلا "لسان العرب" امتاز بكثرة المصادر وتنوعها والإكثار من الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية التي يحتج بها، أما " القاموس المحيط "فقد أهمل الاستشهاد إلا ما ندر، واكتفى بالألفاظ في معجمه وقد عد ذلك من مفاخره وخصائصه، ولكن الزبيدي حين قام بشرح القاموس في معجمه تاج العروس أكثر من الشواهد الشعرية من كل العصور.

ونجد الشاهد في النص المعجمي يتنازعه رأيان متناقضان، رأي معياري ورأي وصفي، فالاتجاه المعياري يركز على مرحلة معينة ونوع معين من النصوص في الاستشهادات وهو مشدد في الأخذ بالشاهد من أي مصدر وفي مستويات اللغة المختلفة[44]، أما الاتجاه الوصفي الذي يدعو إلى ضرورة اقتباس معظم الشواهد من الكتاب المعاصرين بصرف النظر عن خلود نتاجهم الأدبي أو جودته فبرأيهم أن المعجمي هو مشرع وليس مؤرخا[45]، فقد حاولت الوصفية تجاوز صفة الخلود الأدبي، فسمحت باستخدام المصادر غير الأدبية وأدخلت لغة الحياة في المعجم، وكذلك لغة الصحف والمجلات والروايات الشعبية وغيرها[46].

ج- **الشرح بالصورة:** الدعوة إلى توضيح بعض الكلمات في المعجم دعوة قديمة أخذت بها المعاجم الأوروبية، وقد استعملت الشواهد الصورية أول مرة في عام (1857)، حين أصدر "جون أموس كومينوس" كتابه الثنائي اللغة "العالم مصورا"[47]، أما على صعيد المعجم فأول من استخدمه هو الفرنسي "فوربيير" (1868) [48]، ثم زاد الاهتمام بالشواهد الصورية مع تطور وسائل الطباعة والتصوير، حتى غدا من أساسيات وسائل التأليف المعجمي.

والرسم أو الصورة تلعب دور الكلمة المرادفة في الشرح أو التعريف بالمرادف بالنسبة إلى اللفظ العام.

وللصور مزايا عدة مما أنها أكثر وصفية من العبارة وأكثر توفيرا للمساحة من التعريف اللغوي أحيانا، وهي تستطيع أن تميز بين الأشكال المتعددة للنوع نفسه مما تستطيع العبارة، كما أنها ذات مظهر نفسي وتربوي[49].

فللشواهد الصورية أثرها في ربط الألفاظ بمدلولاتها الحقيقية، ومن ثم تثبيتها مع هذه المدلولات في ذهن القارئ، أو في ذاكراته وسرعة استحضارها عند الحاجة إليها[50].

وقد أوصت ندوة الرباط (1981) بتوصيات عدة في هذا المجال منها، أنه بفضل الصور والرسوم الملونة، ويفضل استخدام التخطيطات بدلا من الصور، الفوتوغرافية من أجل تبسيط الواقع، ومن أجل عرض الواقع بشكل دقيق ومتكامل، وأن الصور الفوتوغرافية أنسب من التخطيطات في حالة إيضاح دلالة كلمة فريدة أو غريبة، ولاسيما إذا كانت ذات دلالة حسية كأنواع معينة من الحيوانات والنباتات، كما يفضل اللجوء إلى محاور من الرسوم الإيضاحية عند إيضاح الدلالات المتجانسة أو التي تكون وحدة متكاملة بدلا من اعتماد الصور المنفردة المجزأة مثل أقسام جسم الإنسان والهيكل العظمي والمجموعة الشمسية[51].

وفي الصناعة المعجمية العربية يعد المنجد (1908) أول معجم عربي استخدم الصور والرسوم التوضيحية، ثم استعان بها معجمات أخرى، مثل "متن اللغة" و"المعجم الوسيط" و"الرائد" و"المعجم الكبير" و"المعجم العربي الأساسي" وغيرها.

الخاتمة:

يعد علم صناعة المعاجم Lexicography، أحد رافدي المعجمية إلى جانب علم المعاجم Lexicology، ويمكن تحديد موضوع علم صناعة المعاجم في قيامه بأهم الإجراءات والعمليات التالية:

1- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية من حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها.

2- اختيار المداخل.

3- ترتيب المداخل وفق نظام معين.

4- كتابة الشروح أو التعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل.

5- نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس.

ولصناعة المعاجم علاقة وطيدة بعلم المعاجم، إلى الحد الذي يؤدي إلى الخلط بينهما، والواضح أن صناعة المعجم يعنى بتقنية تأليف الأصناف المختلفة من المعاجم وحيدة اللغة أو متعددة اللغات، وبما ينبغي لمؤلف هذه المعاجم أن يراعيه في اختيار قائمة المداخل التي يتكون منها معجمه، والطريقة الواجب اتباعها في ترتيب مفردات هذه القائمة وشرحها، أما موضوع "علم المعاجم" فهو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالتها وتطورها باختلاف العصور وموت بعض معانيها. فليس من الصواب إذا أن نخلط بين علم المعاجم، وفن صناعة المعاجم.

ولقد ازداد اهتمام الغربيين بالصناعة المعجمية في العقود الأخيرة بشكل كبير، فخلال الأعوام العشرة الماضية، ارتفعت الأصوات لتطالب بإدماج علم الدلالة في النظرية اللغوية، وهذا ما أعطى الصناعة المعجمية دفعا جديدا، واهتماما من طرف اللغويين.

ويعد المعنى المعجمي أهم مبحث في الدراسات في الصناعة المعجمية، والمعنى المعجمي من أصعب الأمور تناولا فيها، فبعد أن يجمع صانع المعجم مادته ويختار منها ما يشاء من ألفاظ ليستعملها كمداخل بحسب الغرض والهدف من إنشائه لمعجمه، يأتي العمل الصعب المتمثل في شرح هذه المداخل،

وقد تعددت طرق الشرح وتنوعت مع تطور صناعة المعاجم، ومع ظهور مختلف النظريات في دراسة المعنى التي أفرزها علم اللغة الحديث، ومن أهم هذه الطرق: التعريف المنطقي وهو أشهرها، والشرح بالشاهد، وكان يمثل دائما عنصرا من عناصر المعجم قديما وحديثا وذلك لإيضاح المعنى وشرحه، والشرح بالصورة وقد ازداد الاهتمام بالشواهد الصورية مع تطور وسائل الطباعة والتصوير، حتى غدا من أساسيات وسائل التأليف المعجمي.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1- حركة التأليف عند العرب، أمجد الطرابلسي، دمشق، 1954.

2- صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، 1988.

3- صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1981.

4- العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دط، دار المعرفة، الإسكندرية، 1996.

5- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1988.

6- علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ط3، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004.

7- قضايا المعجم العربي في كتابات بن الطيب الشرقي، عبد العلي الودغيري، منشورات عكاظ، الرباط، 1989.

8- المعجم العربي، قاسم رياض، دط، دار المعرفة، بيروت، 1987.

9- المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، ط2، مكتبة مصر، 1968.

10- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة. 1961.

11- المعجمية التفسيرية التأليفية (مدخل نظري)، محند الركيك، مطبعة فاس، برس الليدو، فاس، المغرب، 2000.

12- المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2003.

13- المعجمية مقدمة نظريبة ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، محمد رشاد الحمـزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004.

14- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، ط1، دار النهضة العربية، 1966.

15- المعاجم اللغوية العربية، المعتوق، دط، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، أبو طبي، 1999.

16- معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، محمد سليمان ياقوت. دط. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. 1994.

17- مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ط1، دار النهضة العربية بيروت، 1997.

18- من قضايا المعجم العربي، الحمزاوي، دط، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1967.

الدوريات:

19- المعجم العربي في القرن العشرين، الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1984 ج 53.

20- مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، العددان 9 و 10، إبراهيم بن مراد، سنتي 93 و 94، تونس.

المراجع الأجنبية:

21- Alain Rey: le lexique images et modèles, du dictionnaire à la lexicographie, ed: Armond colin. 1977.

22- Igor Mel cuk at al: introduction à la Lexicologie explicative et combinatoire, éd: Duclot, (1995).

23- Robert Leon Wagner, le vocabulaire français, Définitions, Les dictionnaires, Didier, 1967, Vol /1.

الهوامش:

---

[1] المعجمية مقدمة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، ص 71.

[2] نفسه، ص 275.

[3] مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ط1، دار النهضة العربية بيروت، 1997، ص 13.

[4] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ط3، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004، ص 13، وينظر المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2003، ص 20.

[5] المعجمية التفسيرية التأليفية (مدخل نظري)، محند الركيك، مطبعة فاس، برس الليدو، فاس، المغرب، 2000، ص 06.

[6] مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 14.

[7] مصطلح "قاموسية" و"معجمية" من اقتراح عبد السلام المسدّي، وقد تبعه عدد من المعجميين المغاربة، في هذه المصطلحات والمفاهيم، ينظر: المعجمية التفسيرية، ص 06.

[8] قضايا المعجم العربي في كتابات بن الطيب الشرقي، عبد العلي الودغيري، منشورات عكاظ، الرباط، 1989، ص 04.

[9] مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، العددان 9 و 10، إبراهيم بن مراد، سنتي 93 و 94، تونس، ص 29.

[10] Robert Leon Wagner: le vocabulaire français, Définitions, Les dictionnaires, Didier, 1967, Vol /1 .

[11] Alain Rey: le lexique images et modèles, du dictionnaire à la lexicographie, ed: Armond colin. 1977, p 93 .

[12] المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص 20.

[13] Igor Mel cuk at al: introduction à la Lexicologie explicative et combinatoire, éd, (1995) Duclot, p 25 .

[14] ينظر علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص 03.

[15] من قضايا المعجم، العربي، الحمزاوي، ص 169.

[16] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص 05.

[17] من قضايا المعجم العربي، الحمزاوي، دط، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1967، ص 169.

[18] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص 05.

[19] معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، محمد سليمان ياقوت. دط. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. 1994، ص 331.

[20] المعجم العربي في القرن العشرين، الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج 53، ص 26.

[21] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص 05.

[22] المعجم العربي في القرن العشرين، الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج53، ص 262.

[23] علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ص 82.

[24] العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دط، دار المعرفة، الإسكندرية، 1996، ص 212.

(25) المعجم العربي في القرن العشرين، الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1984 ج 53، ص 262.

(26) العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 180.

(27) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، 1988، ص 30.

(28) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص 06 وما بعدها.

(29) نفسه، ص 12- 13- 14.

(30) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص 15/14.

(31) المعجمية مقدمة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص 377- 378.

(32) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 79- 80.

(33) ينظر المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، ط1، دار النهضة العربية، 1966، ص 94- 95.

(34) من قضايا المعجم العربي، الحمزاوي، ص 160.

(35) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 140.

(36) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص 12/1.

(37) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة. 1961، مادة "أرط".

(38) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص 126 وما بعدها.

(39) المعاجم اللغوية العربية، أحمد محمد المعتوق، دط، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1999، ص 236.

(40) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص 141.

(41) المعاجم اللغوية العربية، أحمد محمد المعتوق، ص 238.

(42) المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، ط2، مكتبة مصر، 1968، ص 743.

(43) وهذا مثل أحمد مختار عمر في كتابه صناعة المعجم الحديث، ص 142.

(44) ينظر، حركة التأليف عند العرب، أمجد الطرابلسي، دمشق، 1954، ص 49.

(45) علم اللغة وصياغة المعجم، علي القاسمي، ص 143.

(46) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص 58.

(47) المعاجم اللغوية، أحمد محمد المعتوق، ص 245.

(48) المعجم العربي، قاسم رياض، دط، دار المعرفة، بيروت، 1987، ص 256.

(49) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص 148- 149.

(50) المعاجم اللغوية، أحمد محمد المعتوق، ص 246.

(51) صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1981، ص11.